التقرير الثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)

موجز تنفيذي 2
أولا: مقدمة 6
ثانيا: التقدم المُحرز في خارطة الطريق 7
'1' التقدم المُحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المجدد 7
أ- *تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة* 7
ب- *تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية* 9
ج- *زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية* 9
د- *ضمان التخصيص الفعال للموارد* 10
'2' التقدم المُحرز في التحقيق 10
أ- *أعمال العنف المرتكبة في عام 2011* 11
ب- *الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز* 11
ج- *الجرائم المتعلقة بالعمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020* 14
د- *الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين* 15
ثالثا: تقييم التقدم والتحديات 16
التحديات الرئيسية 18
أ- *الوضع الأمني في ليبيا* 18
ب- *القبض على المشتبه فيهم في ليبيا* 18
ج- *موارد المكتب* 19
رابعا: التطلع إلى المستقبل 19
تسريع الأنشطة القضائية والتحقيقية 19
خامسا: خاتمة 20

موجز تنفيذي

هذا هو التقرير الثلاثون لمكتب المدعي العام (''المكتب'')، عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (''المجلس'') 1970 (2011)، الذي أحال بموجبه المجلس الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'').

ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزه الفريق الموحد المعني بليبيا (''الفريق'') منذ أيار/مايو 2025 في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة. ويقدم أيضاً لمحة عامة عن تعزيز تواصل المكتب وتعاونه مع المجتمعات المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والسلطات الليبية، وغيرهم من الدول الأطراف وغير الأطراف. كما يُفصّل التقرير التحديات التي واجهها الفريق في خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

وفي خلال الفترة التي شملها التقرير السابق، أحرز المكتب تقدماً ملحوظاً في تحقيقاته، بما يتماشى مع النهج الاستراتيجي الموضح في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة المقدم إلى المجلس (نيسان/أبريل 2022).

وقد تحققت إنجازات مهمة منذ أيار/مايو 2025، منها:

- **القبض على خالد محمد علي الهيشري**: في 10 تموز/يوليه 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً (محرّزاً بالأختام، نُشر في 31 تموز/يوليه 2025) بالقبض على خالد محمد علي الهيشري، بشأن عدد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بسجن معيتيقة في الفترة من شباط/فبراير 2015 إلى أوائل عام 2020 على أقل تقدير، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي ضد مواطنين ليبيين ومهاجرين.

ويُعدّ هذا ثاني أمر قبض تصدره الدائرة التمهيدية الأولى علناً بناء على تحقيقات المكتب في الجرائم المُدّعى بارتكابها في سجن معيتيقة.

وفي يوم إصدار أمر القبض، في 10 تموز/يوليه 2025، أحالت المحكمة أمر القبض إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وطلبت القبض عليه بموجب المادة 92 من نظام روما الأساسي. وفي 16 تموز/يوليه 2025، ألقت السلطات الألمانية القبض على خالد محمد علي الهيشري وأودعته قيد الاحتجاز لدى الشرطة. وقد أُحرز تقدم في إجراءات التسليم، ومن المتوقع أن يُسلَّم المشتبه فيه إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية قريباً. ويُعد هذا تطوراً بارزاً في تحقيقات المحكمة في الجرائم المرتكبة في ليبيا، إذ يمثل أول حالة لتسليم مشتبه فيه إلى المحكمة وبدء الإجراءات التمهيدية منذ إحالة المجلس في عام 2011.

ويعرب المكتب عن خالص تقديره لجمهورية ألمانيا الاتحادية على تعاونها وشراكتها في تنفيذ أمر القبض على السيد الهيشري، وفقاً لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.

- **وضع الإجراءات القضائية المقامة على أسامة المصري انجيم:** كما ورد في التقرير التاسع والعشرين للمكتب، أُلقي القبض على السيد انجيم في جمهورية إيطاليا في 19 كانون الثاني/يناير 2025، وأُفرج عنه ليعود إلى ليبيا في 21 كانون الثاني/يناير 2025. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2025، خلصت الدائرة التمهيدية الأولى إلى أن إيطاليا لم تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب نظام روما الأساسي.

- ويؤكد المكتب على أهمية المساءلة من أجل ضحايا الجرائم التي يُدّعى بأنها ارتُكبت ولا تزال تُرتكب في ليبيا. وقد أوردت التقارير أن السيد انجيم قُبض عليه في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في طرابلس. ولو تأكد القبض عليه، فإن المكتب يطلب من النائب العام الليبي والسلطات الليبية المعنية الأخرى، عملاً بأحكام قرار المجلس 1970 (2011)، تسليم السيد انجيم إليها، والقبض على المشتبه فيهم الآخرين المقيمين في ليبيا الذين أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم وتسليمهم.

- **رفع السرية عن أمر القبض على سيف سليمان صنيدل:** في 8 آب/أغسطس 2025، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على طلب الادعاء برفع السرية عن أمر القبض على السيد صنيدل، وهو مواطن ليبي متهم بارتكاب جرائم حرب تتمثل في القتل والاعتداء على الكرامة الشخصية والتعذيب في شرق ليبيا في سياق نزاع مسلح غير دولي. وكان السيد صنيدل ضابطاً في المجموعة 50 التابعة لقوات الصاعقة التي شاركت في العملية التي أطلقها ما يسمى بالجيش الوطني الليبي في بنغازي، والمعروفة باسم عملية الكرامة، في أيار/مايو 2014. وقد رأت الدائرة، لدى إصدارها أمر القبض في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن السيد صنيدل شارك في ثلاثة إعدامات قُتل فيها ما مجموعه 23 شخصاً.

ويعمل المكتب بشكل وثيق مع قلم المحكمة وشركاء المحكمة للمساعدة في تأمين القبض على المشتبه فيه، ويدعو السلطات الليبية المعنية إلى تنفيذ أمر القبض، عملاً بقرار المجلس 1970 (2011).

- **أساس مُجدد للتعاون مع السلطات الليبية:** في 12 أيار/مايو 2025، قدَّمت ليبيا إعلاناً بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، قبلت فيه اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 المرتكبة في ليبيا من عام 2011 حتى نهاية عام 2027. وأعلنت دولة ليبيا تعاونها الكامل مع المحكمة وفقاً للباب التاسع من نظام روما الأساسي. ويمثل ذلك بداية عهد جديد من التعاون مع السلطات الليبية، تقر فيه دولة ليبيا بالإسهام الهام الذي تقدمه المحكمة في مجال العدالة والمساءلة، وتفتح المجال أمام مزيد من التعاون. ورحب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بهذا

الإعلان باعتباره إشارة قوية على ثقة دولة ليبيا المتزايدة في المحكمة. وكما هو مبين أدناه، يوفر الإعلان فرصة مجددة لتحقيق أثر أعمق لصالح المجتمعات المتضررة بموجب قرار المجلس 1970 (2011).

- **تسارع وتيرة التقدم في مسارات التحقيق الرئيسية:** لا تزال التحقيقات في مسارات التحقيق الرئيسية الأخرى في الحالة في ليبيا تحرز تقدماً. ففي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرى الفريق أكثر من 25 مهمة في ست دول، وجمع أكثر من 1512 دليلا، بما في ذلك مواد مرئية ومسموعة، وأدلة الطب الشرعي، وصور بالأقمار الاصطناعية، والعديد من عمليات فرز الشهود ومقابلات معهم.

- **تعقب الهاربين والقبض عليهم:** لدى المحكمة حالياً تسعة أوامر قبض مُعلنة لم تُنفذ بعد تتعلق بدعاوى مختلفة. وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عزز المكتب جهوده لتعقب هؤلاء الهاربين وضمان القبض عليهم وتسليمهم.

- **تعزيز العمل مع السلطات الوطنية:** أحرز المكتب تقدماً إيجابياً في تعاونه مع السلطات الليبية، بما يعكس لحظة التجديد التي جسدها إعلان ليبيا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، مع تزايد الدعم المقدم من حكومة ليبيا والمجلس الرئاسي في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا يزال المكتب يواجه تحديات في تعامله مع مكتب النائب العام الليبي. ويحثّ المكتبُ، بكل احترام، النائبَ العام على التعاون البنّاء، مع إيلاء عامل الوقت ما يستحقه من اعتبار، بما يتماشى مع التزامات ليبيا بموجب قرار المجلس 1970 (2011) ونظام روما الأساسي، ترسيخا لروح الشراكة المتجددة المنشودة في الإعلانات الأخيرة .ويتطلع المكتب إلى زيادة التعاون من جانب النائب العام الليبي وأجهزة إنفاذ القانون الليبية فيما يتصل بالقبض على من تشتبه المحكمة فيهم وتسليمهم إليها.

- وعملاً بسياسة المكتب المتعلقة بالتكامل والتعاون، ساهم المكتب أيضاً إسهاماً دؤوباً في التحقيقات التي أجرتها أجهزة إنفاذ القانون المحلية بخمس دول أطراف في الجرائم الدولية المُدّعى بارتكابها في ليبيا. وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع السلطات الوطنية، في إطار الفريق المشترك، بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وبناء على جهود الفريق المشترك، بقيادة هولندا، بدأت محاكمة رجل إريتري، يُدّعى بأنه مهرب للبشر، اسمه تويلدي جويتوم (ويُعرف أيضا باسم ''وليد'') في زفولة بهولندا، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ويواجه تهم تشمل الابتزاز وتهريب المهاجرين والانتماء إلى منظمة إجرامية بسبب دوره في شبكة دولية ضخمة لتهريب البشر، بما في ذلك عمليات في ليبيا. ومن المتوقع تسليم رجل إريتري ثان، يُدّعى بأنه مهرب للبشر، كان يعمل ضمن هذه الشبكة نفسها في ليبيا، من الإمارات العربية المتحدة إلى هولندا بحلول نهاية العام ليخضع لإجراءات المحاكمة.

- **التواصل مع شركاء المجتمع المدني:** في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025، عقدت نائبة المدعي العام نَزهة شميم خان اجتماعاً دورياً آخر مع أكثر من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان. وكان هذا ثالث اجتماع رفيع المستوى يعقده مكتب المدعي العام مع ممثلي المجتمع المدني وجمعيات المجني عليهم منذ عام 2024. وإجمالاً، عقد المكتب أكثر من 150 نشاطاً من أنشطة التواصل مع أكثر من 54 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وجمعيات المجني عليهم في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

وفي هذه اللقاءات مع المكتب، رحبت منظمات المجتمع المدني بالقبض مؤخراً بألمانيا على شخص تشتبه المحكمة فيه، وشجعت المحكمةَ على مواصلة عملها بشأن ليبيا من خلال إجراء المزيد من المحاكمات وإصدار أوامر قبض أخرى. وأبدى الشركاء من المجتمع المدني ثقة متزايدة في عمل المحكمة بشأن ليبيا، وأعربوا عن أملهم في أن تشكل محاكمات المحكمة في الحالة في ليبيا رادعاً لمرتكبي الجرائم عن ارتكاب المزيد منها.

- **التطلع إلى المستقبل:** وبناءً عليه، فقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدماً غير مسبوق في الحالة في ليبيا. ويُعدّ القبض على أحد المشتبه فيهم واقتراب تسليمه إلى المحكمة للشروع في الإجراءات القضائية، إلى جانب إرساء أساس مُجدد للتعاون والشراكة مع ليبيا عملاً بالمادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، لحظة محورية تُحدث تحولاً في عملنا المشترك من أجل تحقيق العدالة في ليبيا.

وتُبرز هذه اللحظة الإمكانية الكبيرة لتحقيق المساءلة في ليبيا في ضوء تحقيقات المكتب، فضلاً عن تعزيز التعاون مع الدول.

ويُعد تقديم ليبيا إعلانا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي خطوة ذات أهمية خاصة في رؤيتنا المشتركة لاستكمال الأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا في المستقبل. وهو يعكس التزاماً أعمق من حكومة ليبيا بالوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون بموجب قرار المجلس 1970 (2011)، ويجسد، وهو الأهم، اعترافاً متبادلاً بأن الإجراءات التي يتخذها المكتب في مجال المساءلة يمكن أن تساهم في دعم الجهود المبذولة في طرابلس وفي جميع أنحاء ليبيا، وتسريعها، من أجل تعزيز سيادة القانون، وإتاحة المجال للجهات الفاعلة الإيجابية، ووضع أسس الحوكمة الرشيدة. ومن خلال هذا الإعلان، تنتقل العلاقة بين المكتب وليبيا إلى شراكة حقيقية.

وتماشياً مع هذه الديناميكية المجددة، أوضحت السلطات الليبية للمكتب أنها ترى أهمية كبيرة في ضمان استكمال مسارات التحقيق القائمة على نحو شامل، كما هو مبين في استراتيجية الحالة لعام 2022. وفي ظل هذا التوجه المجدد،

نلحظ توافقاً في الرسائل الصادرة عن الشركاء الليبيين على المستوى الوطني ومنظمات المجتمع المدني بشأن تطلعاتهم إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية التي عرضها المكتب في تقريره الثالث والعشرين.

وقد أسفر هذا التحول في النهج عن آثار عملية أيضاً، إذ شهد المكتب تعاوناً متجدداً من جانب ليبيا فيما يتعلق بعدد من مسارات التحقيق المذكورة، مما أتاح فرصاً جديدة لاتخاذ إجراءات بشأن أشخاص يُدّعى بأنهم ارتكبوا جرائم واعتُقد سابقاً تعذّر الوصول إليهم.

وفي ظل هذا المشهد الجديد، ومع الأخذ في الاعتبار العمل الكبير المنبثق عن المحاكمة الأولى الوشيكة في الحالة في ليبيا، أجرى المكتب تقييماً إضافياً للفرص والإطار الزمني اللازم لتنفيذ استراتيجيته لعام 2022 تنفيذاً للولاية التي حددها المجلس. واستناداً إلى هذه المراجعة، ومع تأكيد المكتب التزامه بالإسراع في الانتهاء من مرحلة التحقيقات في هذه الحالة، حدّد المكتب من جديد المعالم الأساسية التي سيسعى إلى تحقيقها لبلوغ مرحلة الاستكمال.

ونتيجة لذلك، سيواصل المكتب تحقيقاته إلى ما بعد أيار/مايو 2026، وسيقدم تقريراً إلى المجلس فور استكمال مسارات التحقيق الثلاثة التي لا تزال في مرحلة التحقيق النشط.

أولا: مقدمة

1- أحال المجلس، بموجب قراره 1970 (2011)، الحالة في ليبيا اعتباراً من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة.

2- ويأتي هذا التقرير بصيغة مماثلة للتقارير السابقة، ويعرض مستجدات التطورات الرئيسية والخطوات المتخذة في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (أيار/مايو 2025 – تشرين الثاني/نوفمبر 2025) فيما يتعلق بما يلي: (1) المبادئ الأساسية للإجراءات المجددة؛ (2) ومسارات التحقيق الرئيسية؛ (3) والمحطات الرئيسية التي يُمكن قياس فعالية عمل المكتب على أساسها. ثم يُحدد التقرير التحديات الرئيسية التي واجهتها المحكمة في خلال الأشهر الستة الماضية، ويُحدد أحدث الأولويات للفترة المقبلة.

3- ويُذكر أن المدعي العام عندما تولى منصبه في حزيران/يونيه 2021، تنحى فوراً وطواعيةً، عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي، عن أي دعوى قد ينشأ فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة كمحام.

وفيما يتعلق بأي مسار من مسارات التحقيق ينطبق عليه هذا التنحي، تولت نائبة المدعي العام، السيدة نَزهة شميم خان مسؤولية الإشراف على التحقيقات.

4- وعقب تنحي المدعي العام مؤقتا عن منصبه في 16 أيار/مايو 2025، تولت نائبة المدعي العام، السيدة نَزهة خان المسؤولية الكاملة عن إدارة ومتابعة جميع مسارات التحقيق في الحالة في ليبيا.

ثانيا: التقدم المُحرز في خارطة الطريق

5- في تقرير مكتب المدعي العام الصادر في نيسان/أبريل 2022، حدد المكتب المسارات الأربعة ذات الأولوية في التحقيق في ليبيا، بالإضافة إلى المبادئ الرئيسية للعمل المجدد في الحالة في ليبيا. وكانت المبادئ الرئيسية للعمل المجدد في الحالة في ليبيا هي:

أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة؛
ب) اتباع نهج جديد في التواصل مع السلطات الليبية؛
ج) وضع سياسة استباقية للتعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين؛
د) إعطاء الأولوية لهذه الحالة وتخصيص الموارد بما يعكس تلك الأولوية.

6- وفيما يلي عرض للتقدم المُحرز في كل مبدأ من المبادئ الرئيسية. ويناقش هذا التقرير التقدم المُحرز في التحقيقات ضمن حدود السرية، بما تقتضيه نزاهة التحقيقات الجنائية الجارية، وبما يتماشى مع الأوامر القضائية.

’1‘ التقدم المُحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المجدد

أ- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة

7- في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025، التقت نائبة المدعي العام نزهة خان وفريق ليبيا بأكثر من 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة مسائل تهم الجانبين. وكان ذلك هو ثالث اجتماع استراتيجي من هذا القبيل يُعقد بهدف تعزيز الحوار وتوطيد التواصل مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة، تقديراً لدورهم الحاسم في تحقيقات المكتب وتحقيقات شركائه من السلطات الوطنية. وسيُعقد الاجتماع التالي في أوائل عام 2026.

8- وواصل الفريق أيضاً التعاون بانتظام وبشكل مثمر مع منظمات المجتمع المدني داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لتعزيز مسارات التحقيق الرئيسية. ومنذ أيار/مايو 2025، عقد الفريق أكثر من 150 اجتماعاً مع ما يزيد على 54 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة عملهم والمساعدة التي يمكنهم تقديمها لتحقيقات المكتب.

9- وفي خلال هذه الاجتماعات، واصل الشركاء من منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة في هذه الحالة، مع إيلاء اهتمام متساوٍ للجرائم المرتكبة في شرق ليبيا وغربها وجنوبها. وقد رحبت منظمات المجتمع المدني بأوامر القبض الصادرة مؤخراً عن المحكمة، وأعربت عن تطلعها لرؤية المحاكمات تُعقد في المحكمة في المستقبل القريب. وأعربت عن ارتياح شديد للقبض على الهيشري في ألمانيا، معتبرة ذلك رسالة ردع مهمة إلى مرتكبي الجرائم الدولية في ليبيا.

10- ولاحظ المكتب أيضاً، في كل اجتماعاته مع منظمات المجتمع المدني، المخاوف الواضحة التي أعربوا عنها من أن أسامة المصري انجيم كان طليقاً في طرابلس. وقد أرسلت المحكمة طلباً رسمياً للتعاون إلى ليبيا بشأن إلقاء القبض عليه وتسليمه، ولا تزال في انتظار تنفيذ ذلك الطلب. ويرحب المكتب بالتدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الليبية لعزل أسامة انجيم من مهامه الرسمية في جهاز الشرطة القضائية في طرابلس. ويؤكد المكتب مجدداً تركيزه على استراتيجيات تعقب الهاربين والقبض عليهم، والتزامات جميع الدول بموجب نظام روما الأساسي وقرار المجلس 1970 (2011) بالتعاون مع المحكمة، ولا سيما بشأن طلبات القبض والتسليم.

11- وقد واصل الفريق في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير التركيز على أمن المجني عليهم والشهود، وسلامتهم البدنية والنفسية، وكرامتهم، وخصوصيتهم، بالتعاون مع خدمات دعم الشهود وحمايتهم التي يُقدمها المكتب وقلم المحكمة. وشمل ذلك تقديم الدعم الطبي والنفسي إلى عدد من الشهود.

12- ولا تزال دعوة المكتب مفتوحة أمام المجني عليهم أو من لديهم معلومات ذات صلة للتواصل مع الفريق واستكشاف سبل التعاون الممكنة. ويدرك المكتب الأثر البالغ الذي يمكن أن تتركه المشاركة في عمليات التحقيق على الشهود. وانطلاقاً من هذا الإدراك، تُبذل كافة الجهود لضمان أن تؤدي مشاركتهم في التحقيق إلى أقل قدر ممكن من الإرباك في حياتهم اليومية. ويظل المكتب ملتزماً بتحقيق التوازن بين جمع الأدلة واتباع نهج يتسم بالحساسية والاحترام تجاه الشهود. ويحظى رفاه الشهود بالأولوية، مع اتخاذ ضمانات إجرائية وتدابير دعم تهدف إلى الحد من أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن تعاونهم، بما في ذلك ما يتعلق بأمنهم.

ب- تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية

13- إن قرار دولة ليبيا بقبول اختصاص المحكمة بشأن الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011 وحتى نهاية عام 2027 يُعدّ خطوة مهمة اتخذتها السلطات الليبية، ويبرز الآفاق الواعدة التي يتيحها التعاون مع المكتب في السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة للمجني عليهم. وعقب الإعلان، شهد المكتب تزايداً في مستوى التعاون من جانب الحكومة الليبية، مع دعم قوي من معالي السيد عبد الحميد الدبيبة، رئيس الوزراء الليبي، على وجه الخصوص. ولاحظ المكتب أيضا زيادة التعاون الإيجابي من جانب سفارة ليبيا لدى مملكة هولندا. وتجري حاليا مناقشات بين السفارة والمحكمة بغية تعزيز التعاون بشكل أكبر.

14- ومع ذلك، لا يزال المكتب يسعى إلى مزيد من التعاون مع النائب العام، من أجل تحويل هذا التعاون المتزايد إلى نتائج أوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، لا يزال المكتب ينتظر الاطلاع على ملفات التحقيقات التي يجريها النائب العام في الجرائم المرتكبة في ترهونة والجرائم التي وقعت في سجن معيتيقة، إذا كانت لديه تحقيقات مفتوحة في ادعاءات بارتكاب جرائم في ذلك السجن. وبشكل عام، لا يزال التعاون من جانب النائب العام دون المستويات المتوقعة. ولا يزال المكتب ملتزماً تماماً بالتواصل مع النائب العام في المستقبل. وعلى الرغم من الطلبات المقدمة إلى النائب العام، لا تتوفر لدى المكتب معلومات إضافية بشأن سير الإجراءات الوطنية ضد السيد انجيم والمشتبه فيهم في ترهونة.

ج- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

15- في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب تقديم الدعم المباشر لسبع وكالات وطنية لإنفاذ القانون في سياق الحالة في ليبيا من خلال تبادل المعلومات والأدلة. وواصل المكتب أيضاً تنفيذ طلبات المساعدة المرسلة إليه والتي تسعى الدول من خلالها إلى إحراز تقدم في تحقيقاتها. وواصل الفريق عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء المحليين والوكالات المحلية، وتبادل المعارف والشبكات والمعلومات بما يتماشى مع إطار التعاون المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

16- وتلقى الفريق دعماً فعالاً من الدول والمنظمات، ومن بينها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وما لا يقل عن ست سلطات وطنية لإنفاذ القانون والنيابة العامة. ويود المكتب أن يشكر هذه الدول والمنظمات على دعمها لتحقيقات المكتب في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

17- وواصل المكتب في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير العمل مع الفريق المشترك المعني بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، والذي انضم إليه المكتب رسمياً في عام 2022. وشمل هذا التعاون عدة بعثات تحقيق واجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين (هولندا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا بدعم من اليوروبول) لضمان تقدم عمله على وجه السرعة. وعُقد اجتماع على مستوى الخبراء لشركاء الفريق المشترك في تشرين الأول/أكتوبر 2025 مع سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة لتبادل آخر المستجدات في مجال التحقيق والأمور القانونية، ومناقشة أي تحديات تواجههم، وتسخير الجهود الجماعية لتحقيق النتائج.

18- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وسّع الفريق المشترك نطاق المناقشات مع الشركاء الجدد المحتملين.

د- ضمان التخصيص الفعال للموارد

19- تُعد الحالة في ليبيا من أهم أولويات المكتب، سواء باعتبارها إحالة من مجلس الأمن أو في ضوء القبض على أحد المشتبه فيهم وقرب تسليمه وبدء الإجراءات القضائية في الوقت الراهن.

20- وسوف تظل هناك حاجة إلى الموارد في خلال المرحلة القضائية من مراحل الأنشطة. ويوجه المكتب الشكر إلى الدول التي تكرمت بإعارة موظفين يتمتعون بخبرة في مجالات التحقيق وغيرها من التخصصات. وقد أُعير عدد من هؤلاء الخبراء لفريق ليبيا الموحَّد، وكان لهم دور حاسم في هذه المرحلة من أنشطته.

’2‘ التقدم المُحرز في التحقيق

21- كما هو موضح في التقارير السابقة، يعمل المكتب في أربعة مسارات رئيسية للتحقيق في الحالة في ليبيا، وهي: (أ) أعمال العنف المرتكبة في عام 2011؛ (ب) والجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛ (ج) والجرائم المتعلقة بالعمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020؛ (د) والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

22- وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفّذ المكتب أكثر من 25 مهمة، دعمت جمع أكثر من 1512 دليلا، بما في ذلك مواد مرئية ومسموعة، ومعلومات طبية ومعلومات تخص الطب الشرعي، وصور ملتقطة بالأقمار الاصطناعية. وأجرى الفريق أكثر من 25 مقابلة، وفرز أكثر من 52 شاهداً وقيّمهم.

23- واستمر المجني عليهم والشهود والمجتمع المدني في التواصل مع المكتب عبر منصات مختلفة، بما في ذلك من خلال رابط المكتب (أو تي بي لينك)[1]، وهو بوابة إلكترونية متاحة للجمهور تسمح للفريق بتلقي اتصالات مباشرة من الأشخاص الذين بحوزتهم معلومات عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي المدعى بارتكابها.

24- وفي إطار تنفيذ المكتب ولايته، واصل سعيه لأن تتعاون معه الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرسل المكتب 21 طلب مساعدة إلى 10 دول وجهتين فاعلتين من غير الدول منذ أيار/مايو 2024، بما في ذلك طلبات لحصر العناصر ذات الصلة بالتحقيق المالي وتحديد مواقعها.

أ- أعمال العنف المرتكبة في عام 2011

25- كما ذُكر في التقارير السابقة، جمع المكتب، على مدار تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة، معلومات موثوقة وشاملة بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين ومعارضي نظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في أثناء الاحتجاز. وأصدر المكتب أربعة أوامر قبض علنية فيما يتعلق بهذه الجرائم. وفي الوقت الحالي، هناك أمر قبض مُعلن واحد لم يُنفّذ بعد في إطار هذا التحقيق، وهو أمر القبض على السيد سيف الإسلام القذافي. ويطلب المكتب من النائب العام الليبي والسلطات الليبية القبض على سيف الإسلام القذافي وتسليمه إلى المحكمة.

26- وقد أكمل المكتب مرحلة التحقيق في إطار مسار التحقيق هذا، ويواصل استكشاف فرص الاعتقال والمقاضاة. ويُذكّر المكتب الدول بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة عملاً بنظام روما الأساسي وقرار المجلس 1970 (2011).

27- وقد دعم المكتب ثلاث سلطات وطنية لإنفاذ القانون والنيابة العامة في إجراءاتها المحلية المتعلقة بمسار التحقيق هذا في خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ب- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز

28- في خلال الفترات التي شملتها التقارير الثلاثة الأخيرة، عجّل الفريق تحقيقاته في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والمرتكبة ضد الليبيين وغير الليبيين في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا. ونتيجة لذلك، ومن خلال تحقيقات

[1] https://otplink.icc-cpi.int/

المكتب المستقلة، جمع المكتب معلومات موثوقة تفيد بأن جرائم ترقى لمرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية منصوص عليها في نظام روما الأساسي قد ارتُكبت في سجن معيتيقة بطرابلس.

29- وكما ورد في تقرير سابق، فقد أصدرت الدائرة التمهيدية في 18 كانون الثاني/يناير 2025 أول أمر علني، بناء على تحقيقات المكتب في الجرائم التي ادُّعي بارتكابها في سجن معيتيقة، بالقبض على أسامة المصري انجيم، مدير سجن معيتيقة، بتهمة ارتكاب جرائم منها القتل، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاغتصاب، والسجن التعسفي، والاضطهاد . وألقي القبض على السيد انجيم في جمهورية إيطاليا في 19 كانون الثاني/يناير 2025، غير أن إيطاليا أطلقت سراحه بعد ذلك بيومين وأعادته إلى ليبيا. وقد أفادت التقارير أن السيد انجيم قُبض عليه يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وإذا تأكد القبض عليه، فإن المكتب يدعو دولة ليبيا إلى تسليم السيد انجيم إلى المحكمة وفقاً لقرار المجلس 1970 (2011) والتزاماتها الواردة في إعلانها الصادر بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي.

30- وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، خلصت الدائرة التمهيدية الأولى بالإجماع إلى أن إيطاليا لم تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب نظام روما الأساسي، مما حال دون تمكّن المحكمة من ممارسة وظائفها وسلطاتها بموجب النظام الأساسي. ورأت الدائرة التمهيدية أن إيطاليا أفرجت عن السيد انجيم وأعادته جوّا إلى ليبيا دون إخطار المحكمة بنتيجة الإجراءات أمام محكمة الاستئناف في روما أو بعودة المشتبه فيه إلى ليبيا. كما رأت الدائرة أن إيطاليا لم تبذل العناية الواجبة، ولم تستخدم جميع الوسائل المعقولة المتاحة لها للامتثال لطلب التعاون. وقررت أغلبية أعضاء الدائرة تأجيل البت في مسألة ما إذا كان عدم امتثال إيطاليا لطلب القبض على السيد انجيم وتسليمه ينبغي أن يُحال إلى جمعية الدول الأطراف أو إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ودعت الدائرة إيطاليا إلى تقديم معلومات بشأن أي إجراءات محلية ذات صلة بالدعوى الحالية. وأعرب أحد قضاة الدائرة عن رأي معارض وكان سيحيل المسألة على الفور.

31- ويشدد المكتب على التزامات الدول بالقبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة، عملاً بنظام روما الأساسي وأحكام قرار المجلس 1970 (2011). وبموجب المادة 97 من النظام الأساسي، عندما تتلقى دولة طرف طلباً من المحكمة وترى أن ثمة مشاكل قد تعوق أو تمنع تنفيذه، يتعين على تلك الدولة التشاور مع المحكمة دون تأخير لحل المسألة

32- وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، قدم أحد المهاجرين الناجين من التعذيب عريضة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد إيطاليا بسبب تقاعسها عن التعاون في تحقيق المحكمة ومقاضاتها للسيد انجيم. وتدفع العريضة بأن سلوك إيطاليا يُعد إخلالا بواجب الدول في التعاون مع آليات العدالة الدولية وإجراء تحقيقات فعالة في انتهاكات الحق في الحياة وحظر التعذيب، بموجب المادتين 2 و3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مما يشكل عرقلةً لمسار العدالة.

33- وفي 10 تموز/يوليه 2025، أصدرت الدائرة التمهيدية أمراً علنياً ثانياً بالقبض على خالد محمد علي الهيشري وذلك على خلفية الجرائم التي يُدّعى بارتكابها في سجن معيتيقة.

34- وقضت الدائرة التمهيدية بالمحكمة بأن الأدلة أتاحت أسباباً معقولة للاعتقاد بوقوع الجرائم، وأن السيد الهيشري يتحمل مسؤولية جنائية فردية عن الجرائم المنسوبة إليه بموجب أشكال مختلفة للمسؤولية. وخلص القضاة إلى أن العديد من المعتقلين احتُجزوا على أساس غير قانوني؛ وأن المعتقلين، ذكوراً وإناثاً، تعرضوا لألم جسدي ونفسي لأغراض مختلفة يرقى إلى مستوى التعذيب؛ وأن المعتقلين تعرضوا للعنف الجنسي والاغتصاب؛ وأن بعض المعتقلين قُتلوا؛ وأن المعتقلين تعرضوا للاضطهاد على أسس قومية أو عرقية أو إثنية، وكذلك على أسس دينية أو سياسية أو جنسانية.

35- وفي 16 تموز/يوليه 2025، ألقت جمهورية ألمانيا الاتحادية القبض على السيد الهيشري. ولا يزال قيد الاحتجاز، وثمة تقدم في إجراءات تسليمه. ويعرب المكتب عن امتنانه للتعاون الفعال الذي أبدته السلطات الألمانية في خلال عملية القبض وإجراءات التسليم. وهذه خطوة إيجابية ومهمة في تعاون الدول مع المحكمة.

36- ويشكل بدء الإجراءات القضائية في الحالة في ليبيا أيضاً محطة بارزة في عمل المحكمة مع المجني عليهم والمجتمعات المتضررة. ويمثل ذلك بداية جديدة للعلاقة مع السلطات الليبية، بما يبشر بمزيد من التعاون في هذه الدعوى وغيرها من الدعاوى قيد التحقيق لدى المكتب.

37- ويؤكد المكتب أنه يعكف على متابعة مسار التحقيق هذا، ويواصل تعزيز جمعه وتحليله للأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد تحت مسؤولية مختلف الجماعات والسلطات. وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فرز الفريق أكثر من 60 شاهدا وجمع إفاداتهم، بالإضافة إلى جمع السجلات الطبية والصور الفوتوغرافية والمقاطع المرئية ذات الصلة بمسار التحقيق هذا.

38- ويواصل الفريق تقييم مدى كفاية الأدلة لتقديم طلبات لإصدار أوامر قبض إضافية في خلال العام المقبل. ولأسباب تتعلق بالسرية والأمن واستراتيجيات الاعتقال، قد لا تُعلن الطلبات وأوامر القبض هذه للجمهور فورا.

39- وقد واصل الفريق الاستفادة من القدرات المعززة في الطب الشرعي التي أُنشئت مؤخراً في المكتب لدعم تقييم الإصابات التي يُدّعى بأنها لحقت بالمجني عليهم. وفي جميع المقابلات التي أُجريت، تلقى محققو الفريق دعماً نفسياً واجتماعياً. وفي

هذا التحقيق تحديداً، يُقدّم الفريق دعماً كبيراً للشهود في مجال الأمن والمساعدة الطبية/النفسية والاجتماعية، ويشمل ذلك المساعدة من السلطات المحلية.

ج- الجرائم المتعلقة بالعمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020

40- لا يزال المكتب ملتزماً بالسعي لمساءلة من ارتكبوا الجرائم في خلال العمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020. وتُعدّ أوامر القبض الصادرة بشأن الجرائم المُدّعى بارتكابها من قِبل ميليشيا الكانيات ومن يتبعونها في ترهونة – والتي كانت تُعرف آنذاك أيضاً باسم الكتيبة التاسعة للجيش الوطني الليبي – جزءاً من مسار التحقيق هذا أيضا. ويُحتجز اثنان على الأقل من المشتبه فيهم الذين أصدر قضاة المحكمة أوامر بالقبض عليهم في سجن معيتيقة الخاضع لسيطرة السلطات الليبية فيما يتعلق بالتحقيقات المحلية.

41- وفي 8 آب/أغسطس 2025، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على طلب المكتب رفع السرية عن أمر القبض على سيف سليمان صنيدل، وهو مواطن ليبي متهم بارتكاب جرائم حرب تتمثل في القتل، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والتعذيب في شرق ليبيا في سياق نزاع مسلح غير دولي. وكان السيد صنيدل ضابطاً في المجموعة 50 التابعة للواء الصاعقة التي شاركت في العملية التي أطلقها الجيش الوطني الليبي في بنغازي، والمعروفة باسم عملية الكرامة، في أيار/مايو 2014. وقد رأت الدائرة، لدى إصدارها أمر القبض في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن السيد صنيدل شارك في ثلاثة إعدامات قُتل فيها ما مجموعه 23 شخصاً. وقد جرت هذه الإعدامات في 3 حزيران/يونيه 2016 أو قبله، وفي 19 حزيران/يونيه 2017 أو قبله، وفي 17 تموز/يوليه 2017 أو في تاريخ يقاربه، في بنغازي أو في مناطق محيطة بها. ورأت الدائرة أيضاً أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن السيد صنيدل مسؤول جنائياً عن التعذيب.

42- وتتعاون المحكمة مع دولة ليبيا لتنفيذ جميع أوامر القبض التي لم تُنفّذ بعد وتسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة وفقاً لقرار المجلس 1970 (2011).

43- وقد واصل المكتب تعزيز تحقيقاته وجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها فيما يتعلق بمجموعة من الجرائم الأخرى المرتكبة في خلال العمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020، بما في ذلك ما يُدّعى بأن الجيش الوطني الليبي ارتكبه في هذه الفترة الزمنية في خلال عمليتين عسكريتين. وأوردت التقارير مجددا حالات للاحتجاز التعسفي من قِبل الأجهزة الأمنية في خلال الأشهر الستة الماضية.

44- وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب أيضاً تدوين إفادات عدد من الشهود وفرزهم للمضي قدماً في مسار التحقيق هذا. ويُقيّم الفريق مدى كفاية الأدلة لتقديم طلبات لإصدار أوامر قبض إضافية في العام المقبل.

45- وقدم المكتب المساعدة أيضاً إلى إحدى سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة الوطنية في إجراءاتها المحلية المتعلقة بمسار التحقيق هذا في خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

د- الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

46- في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب تعزيز مسار تحقيقه في الجرائم المرتكَبة ضد المهاجرين. وأولى المكتب اهتماماً متزايداً بأفراد معينين محل اهتمام، مع الحرص على أن تتماشى إجراءاته على نحو وثيق مع أولوياته الاستراتيجية. وقد سمح هذا النهج للمكتب بتحسين استخدام الموارد في المجالات ذات الصلة في هذه المرحلة من مراحل التحقيق.

47- وواصل المكتب شراكته وتعاونه مع الفريق المشترك من خلال التبادل العملياتي المتكرر مع ممثلي الجهات القضائية الشريكة. وقد مكنت هذه التعاملات المكتب من الاضطلاع بدور هام في تنسيق العمل التحقيقي والتحليلي المشترك، وضمان اتساق جهود الشركاء واستخدام الموارد المشتركة بطريقة فعالة.

48- وبالإضافة إلى الاجتماعات العملياتية، شارك المكتب في اجتماعات مواضيعية مثلت منتدى للشركاء لتبادل الرؤى ومعالجة التحديات الناشئة في إطار جهد مشترك لتحقيق الأهداف المرحلية للفريق المشترك. ويعمل الفريق المشترك في إطار شامل يضم المسؤولين عن إنفاذ القانون ووكلاء النيابة من هولندا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، إلى جانب ممثلي المكتب. وتزداد فعالية هذه الاجتماعات من خلال مشاركة وحدات متخصصة من اليوروبول تقدم الدعم للفريق المشترك. ويضمن التبادل المستمر للمعلومات داخل هذا المنتدى بقاء الفريق المشترك منسجماً في أهدافه.

49- وعقد الفريق المشترك اجتماعات على مستوى الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر 2025 لدفع تحقيقات المكتب قدماً في مسار التحقيق هذا، بالإضافة إلى تحقيقات الشركاء الآخرين. وتناولت الاجتماعات ما استجد من تقدم أحرزه كل شريك في التحقيقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وذلك للاستفادة من مساهمات كل من الحاضرين في مجالات خبرتهم. وكانت المناقشات حول التحقيقات المالية، وتعقب المشتبه فيهم، والتقدم المحرز في الإجراءات القضائية في صدارة المناقشات.

50- وقد بدأت في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إجراءات محاكمة محلية لرجل إريتري، يُدّعى بأنه مهرب، محتجز في هولندا. ويواجه حالياً رجل إريتري ثان، يُدّعى بأنه مهرب، إدانة في الإمارات العربية المتحدة بارتكاب جرائم، ومن

المتوقع تسليمه إلى هولندا هذا العام. والرجلان متهمان بتهم من ضمنها المشاركة في منظمة إجرامية ضالعة في تهريب البشر وأخذ الرهائن والابتزاز والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وقد أُجريت هذه التحقيقات بالتعاون مع الشرطة الملكية العسكرية والحدودية الهولندية، وإيطاليا، والمكتب، واليوروبول، بمساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

51- وكما حدث في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، ظل ضحايا الجرائم من المهاجرين، على نحو متسق، يصفون أنماطاً ممنهجة من العنف وادّعوا بأن أعمال اغتصاب وضرب وتعذيب ومعاملة قاسية قد ارتُكِبت في خلال رحلتهم. وتقدم الروايات الأخيرة أيضاً تفاصيل جديدة تعزز متانة التحقيق بوجه عام.

ثالثا: تقييم التقدم والتحديات

52- كما هو مبين أعلاه، أحرز المكتب تقدماً كبيراً وإيجابياً في كل المعايير المرجعية الرئيسية في خلال هذا العام. ويقدم هذا القسم لمحة عامة موجزة عن تقييم عمله وفقاً لتلك المعايير المرجعية، بالإضافة إلى ملخص للتحديات المستمرة التي يواجهها في تنفيذ الولاية التي منحها المجلس له.

تقييم الأهداف في خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- **تسريع الأنشطة بهدف استكمال أنشطة التحقيق في عدد من مسارات التحقيق في خلال الفترات التي ستشملها التقارير القادمة:** كما هو مبين في القسم الأول من هذا التقرير، أحرز المكتب تقدماً كبيراً في أنشطة التحقيق في خلال هذه الفترة، ويتجلى ذلك أيضاً في إصدار عدد من أوامر القبض الجديدة. وإضافةً إلى ذلك، وفّرت الشراكة المجددة مع حكومة ليبيا منصة لتحقيق أثر أعمق من خلال اتخاذ إجراءات بموجب قرار المجلس 1970 (2011).
- إن إعلان دولة ليبيا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، الذي تقبل فيه الخضوع لاختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في جميع أنحاء ليبيا بين عام 2011 ونهاية عام 2027، يدعم الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن، ويمثل ذلك بداية عهد جديد من التعاون مع السلطات الليبية. ومن خلال الإعلان، تقر دولة ليبيا بالإسهام الهام الذي تقدمه المحكمة في مجال العدالة والمساءلة، وتفتح المجال أمام مزيد من التعاون. ونظراً لقبول ليبيا اختصاص المحكمة بمواصلة التحقيقات حتى نهاية عام 2027 وتعهدها بالتعاون الكامل مع المحكمة، سيواصل المكتب استكمال مسارات التحقيق ذات الأولوية إلى ما بعد أيار/مايو 2026. وسيظل تركيز المكتب منصباً على استكمال مرحلة التحقيق في كل مسار من مسارات التحقيق على نحو سريع وفعال، مع الاستفادة من الأساس المجدد للعمل بالتعاون مع ليبيا. ومع استكمال كل مسار من مسارات التحقيق ذات الأولوية، سيبلغ المكتبُ المجلسَ بذلك تباعا.

- **تعزيز التعاون مع الدول، بما فيها ليبيا والدول المجاورة، لدعم إعداد وعرض دعاوى إضافية على المستويين المحلي والدولي، بما يتماشى مع مبدأ التكامل:** استوفي هذا المعيار. فقد تعاون المكتب مع عدد من الدول لإحراز تقدم في مجال المساءلة بالولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك في طلب إصدار أوامر القبض. ورغم أن التعاون مع السلطات الليبية قد شهد تقدماً كبيراً وتُوِّج بقبول ليبيا اختصاص المحكمة لمواصلة التحقيقات حتى نهاية عام 2027، فإن التعاون في تنفيذ أوامر القبض على المشتبه فيهم المقيمين في ليبيا لا يزال دون المستوى المرضي. وبالمثل، لا يزال التقدم المحرز في محاكمات هؤلاء المشتبه فيهم في ليبيا موضع شك، نظراً لأن أشخاصا تشتبه المحكمة فيهم لا يزالون طلقاء في ليبيا، وأن المكتب تلقى ردودا غير كافية من النائب العام على طلباته المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن التحقيقات التي تجريها ليبيا أو بتنفيذ أوامر القبض.

- **مواصلة تعزيز التعاون مع المجتمع المدني:** استوفي هذا المعيار، عبر سبل من بينها تعاون الفريق ونائبة المدعي العام. وقد زاد المكتب من تعاونه مع المجتمع المدني كمّاً ونوعاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعربت منظمات المجتمع المدني عن دعمها القوي لعمل المكتب لمحاسبة مرتكبي الجرائم في ليبيا، بما يعكس التقدم الملموس المحرز في التحقيقات والاعتقال، وأُرسيت علاقة قوية وقائمة على الثقة مع الشركاء من المجتمع المدني وجمعيات المجني عليهم. وستستمر اللقاءات الدورية لمنظمات المجتمع المدني مع القيادة العليا للمكتب كجزء من سياسة الباب المفتوح التي يتبعها المكتب مع المجني عليهم والناشطين.

- **مواصلة تعزيز جمع أدلة الطب الشرعي، وتسخير قدرات الطب الشرعي للشركاء داخل ليبيا وخارجها. وسيشمل ذلك إيفاد بعثة فنية واحدة على الأقل إلى ليبيا لدعم جمع السلطات المحلية لأدلة الطب الشرعي وتحليلها:** لم يستوف هذا المعيار. فقد تلقى المكتب عدداً محدوداً من وثائق الطب الشرعي من ليبيا في خلال الفترات التي شملتها التقارير السابقة، لكنه لم يتلقَّ أي وثائق في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم يتمكن المكتب من زيارة ليبيا في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

- **تقديم طلب لإصدار أمر (أو أوامر) قبض في مسارات التحقيق ذات الأولوية:** استوفي هذا المعيار. فقد قدّم المكتب طلباً لإصدار أمر قبض في نيسان/أبريل 2025، وصدر الأمر في 10 تموز/يوليه 2025. وسيسعى المكتب إلى إصدار أوامر قبض جديدة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ونظراً لسرية طلبات أوامر القبض، قد لا يمكن الإشارة إليها علنا إلا في وقت لاحق.

- **مواصلة تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للمكتب دعماً للتحقيق في ليبيا، مع تمكين الفريق من الاستفادة من الأصول المرئية والصوتية بشكل أكثر فعالية كجزء من أنشطة التحقيق والتحليل:** استوفي هذا المعيار جزئياً مع

تطور العملية التكنولوجية بمحاذاة تعقد عملية جمع البيانات. ويواصل الفريق التركيز على تحسينات الترجمة الآلية، وتحليل الصور، وتحليل المواد المرئية والصوتية.

- **تعزيز الموارد على مستوى الفريق لضمان تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه:** يحتاج المكتب إلى دعم إضافي لاستيفاء هذا المعيار نظراً لمحدودية الموارد بشكل عام. وقد استفاد الفريق من الموارد القانونية والتحليلية الإضافية في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

التحديات الرئيسية

أ- الوضع الأمني في ليبيا

53- في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ وقوع اشتباكات وانقسامات في طرابلس بين حكومة الوحدة الوطنية وميليشيا الردع. وظل مناخ التوتر مرتفعاً إلى أن تم التوصل إلى اتفاق يُقال إنه أدى إلى انسحاب الردع من الجزء المدني من ميناء معيتيقة، وتسليم سجني معيتيقة والجديدة إلى إشراف حكومة الوحدة الوطنية – من خلال القيادة الجديدة المعيّنة للشرطة القضائية. ومع ذلك، تلقى المكتب تقارير تفيد بأن قوة الردع لا تزال موجودة في مجمع سجن معيتيقة. وقد يوفر نقل السجون ومراكز الاحتجاز من الميليشيات إلى سلطات الدولة، تحت إشراف القضاء الليبي، وتفتيش الهيئات الحكومية المستقلة، فرصة لتعزيز احترام حقوق الإنسان المكفولة للمحتجزين. فقد أوجدت هذه الحالة الأمنية، مقترنة بالإجراءات التي اتخذها المكتب في خلال هذه الفترة بشأن الجرائم التي ادُّعي بارتكابها في ليبيا، بيئة تنطوي على تحديات أكبر فيما يتعلق بإمكانية السفر إلى ليبيا للاضطلاع بأنشطة التحقيق.

ب- القبض على المشتبه فيهم في ليبيا

54- على الرغم من أن إعلان ليبيا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي يعد دليلاً قوياً على التعاون الإيجابي من جانب حكومة ليبيا، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض تنفيذ أوامر القبض على من تشتبه فيهم المحكمة الموجودين على أراضيها.

55- وألقت دولة ليبيا القبض على عدد من الأشخاص فيما يتصل بجرائم ارتكبت في ترهونة بناء على تحقيقات محلية، بمن فيهم اثنان على الأقل من المشتبه فيهم أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم. ولا تزال ليبيا مُلزمة بتسليم هؤلاء المشتبه

فيهم إلى المحكمة، وبعد ذلك تقديم أي طعن ذي صلة في المقبولية عند الاقتضاء. ولم يتلقَّ المكتب، حتى تاريخه، أيَّ معلوماتٍ مباشرة من النائب العام تتعلّق بالتقارير التي تفيد بالقبض على أسامة النجيم في طرابلس.

ج- موارد المكتب

56- لا يزال توافر الموارد الأساسية يُمثل تحدياً للمكتب في تنفيذ أنشطته في الحالة في ليبيا وغيرها من الحالات. ويسعى المكتب إلى التواصل مع الدول الأطراف لضمان توفير موارد ليتمكن المكتب من تحقيق النتائج المتوقعة منه بالكامل في مختلف الحالات، بما في ذلك الحالة في ليبيا، مع الإقرار بالظروف المالية الصعبة التي تواجهها العديد من الدول.

57- ويواصل المكتب إعطاء الأولوية لموارده لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في جميع الحالات التي يتصدى لها. وتُعد الإحالات الصادرة عن مجلس الأمن، مثل الحالة في ليبيا، من أهم أولويات مكتب المدعي العام، على الرغم من الصعوبات المحيطة والصعوبات العملياتية التي يواجهها المكتب في تنفيذ أنشطته، والانضباط المالي الصارم الذي يُطلب منه الالتزام به.

رابعا: التطلع إلى المستقبل

تسريع الأنشطة القضائية والتحقيقية

58- سيركز المكتب على الأنشطة القضائية في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، مع تسليم السيد الهيشري إلى المحكمة وبدء الإجراءات التمهيدية. وستشهد المرحلة القادمة نشاطاً مكثفاً يتعلق بتحضير الدعوى، والإفصاح، والتحقيقات الجارية، وأمن الشهود، ومسائل أخرى كثيرة سيتم البت فيها قانوناً قبل عقد جلسة تأكيد التهم، التي ستحدد الدائرة التمهيدية موعدها بعد التسليم.

59- وبالتوازي مع ذلك، سيواصل المكتب تنفيذ استراتيجيته الشاملة الحالية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ويواصل المكتب، الذي يعمل وفق 'النهج ثنائي المسار' المبيّن في سياسة التكامل والتعاون، تسريع أنشطة التحقيق لدعم طلب إصدار المحكمة أوامر قبض إضافية مع القيام أيضاً بدعم اتخاذ إجراءات ملموسة ضمن الولايات القضائية الوطنية فيما يتعلق بما يلي:

- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛
- والجرائم المتعلقة بالعمليات التي وقعت بين عامي 2014 و2020؛
- والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

60- وكما أشرنا آنفاً، وتماشياً مع التقارير السابقة، لا يسعى المكتب لفتح مسارات تحقيق جديدة فيما يتعلق بأحداث العنف التي شهدتها ليبيا عام 2011. وستظل الأنشطة في الفترة المقبلة، في إطار هذه الأولوية، مركزة على أنشطة التعقب والاعتقال، بالاعتماد على التقييم المستمر للأدلة التي جُمعت حتى الآن.

61- وكما ورد أعلاه، وتماشيا مع هدف المكتب الاستراتيجي العام المتمثل في استكمال مرحلة التحقيق في جميع المسارات التحقيقية، واستناداً إلى الالتزامات المجددة بالتعاون من جانب ليبيا من خلال إعلانها الأخير بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، سيواصل المكتب العمل في مسارات التحقيق الثلاثة المتبقية في خلال الفترة التي سيشملها التقرير المقبل.

62- وبالتوازي مع هذه الأنشطة، يواصل المكتب إيلاء اهتمام متزايد لتعقب الهاربين، والتحقيقات المالية، واستراتيجيات الاعتقال.

63- ويؤكد المكتب على أن التعاون والتكامل ضروريان لإحراز هذا التقدم ولتحقيق المساءلة. ويمكن تحقيق قدر من المساءلة إذا توافر الدعم للنظام القضائي الليبي. ومع ذلك، يرى المكتب في تقديره أن بعض الجرائم وبعض الجهات المسلحة لا تزال بمنأى عن المقاضاة من قبل السلطات الليبية المختصة.

64- واستناداً إلى المشاورات مع الجهات المعنية الرئيسية في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سيواصل المكتب أيضاً تطوير أنشطة التكامل مع السلطات الوطنية المعنية وتنفيذها، ويحافظ على استعداده للتعاون مع السلطات الليبية. وعند الإمكان، ستُنفذ هذه الأنشطة من خلال أسلوب تقاسم الأعباء بما يتماشى مع السياسة الجديدة للمكتب فيما يتصل بالتكامل والتعاون.

65- وستشمل أنشطة التكامل الجارية هذه استمرار التعاون مع الفريق المشترك بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ويظل المكتب ملتزماً التزاماً راسخاً بهذه الشراكة.

خامسا: خاتمة

66- أحرز المكتب تقدماً ملموساً وكبيراً في التحقيق في الحالة في ليبيا مرة أخرى في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويواصل المكتب اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المجددة التي حددها المدعي العام في نيسان/أبريل 2022.

67- وفي إطار سعي المكتب إلى تعزيز هذا التقدم وتسريعه في خلال الفترة التي سيشملها التقرير القادم، سيعتمد على الابتكارات المستمرة التي يُدخلها في إطار العمل التحليلي والتكنولوجي لديه، مع السعي في الوقت نفسه إلى تعميق تنسيقه وتعاونه مع الجهات الفاعلة ذات الصلة جميعها، بما في ذلك مجموعات الناجين والدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

68- وسيواصل المكتب العمل مع السلطات الليبية بشأن التعاون والتكامل في خلال الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، ويتوقع أن تقوم جميع السلطات الليبية المعنية بالمثل.

69- كما يتضح من هذا التقرير، تمثل الفترة المقبلة فرصة مجددة لتحقيق نتائج ملموسة يتغير بها الوضع الحالي استجابةً لقرار المجلس 1970 (2011)، بالشراكة مع حكومة ليبيا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمجلس ذاته. ومع شروع المحكمة في أولى إجراءاتها القضائية في الحالة في ليبيا، ومع الاستفادة، في الوقت الحالي، من الأساس المعزز للتعاون بين المحكمة وليبيا، سيعمل المكتب على تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى بلوغ نتيجة فعالة لأنشطته بموجب هذه الولاية.